

سنتين لا يزيد الواحد على اربعة درهم وكل سنة درهم وثلث
 درهم وينقص منها فان لم يتبع القبيلة لذلك ضم اليهم
 ارض القبائل ويدخل القابل مع العاقلة فيكون فيما يوق
 مثل احدى وعاقلة المقت قبيلة مولاه ومولى العولاه
 يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا يتحمل العاقلة اقل من نصف
 عشر الذية ويتحمل ايضا الف فصل بعد وما نقص من ذلك
 فهو ذوات الجاه ولا يعقل العاقلة جناية العهد والجناية
 التي اعترف بها بلطاني الا ان يصدر جوف ولا يعقل ما لم
 بالصلح واذا جسد على العمد جناية خطأ كانت على العاقلة
 للارود التي تانبت بالبيتة والارواح بالبيتة
 ان يشهد اربعة من الشهود على رجل او امرئ بالثبوت
 فيسألهم الامام عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا
 زنا ومته زنا فاذا يتبع ذلك وقالوا رايناه وظننا
 في فرجها كالميل في الكفالة وسأل القاضي عنهم فعدوا في
 السر والعلانية حاكم بنهاذتهم والاعراض ان يقية
 البالغ العاقلة على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع
 مجالس من مجالس المقر كما اقره القاضي فاذا تم اقره

اربع

اربع مرات مسألة القاضي عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا
 وبين زنا فاذا بين ذلك اقره للحد فاذا كان الزنا مختصا
 رجلا بالمجانة حتى يموت تخرجه الى ارض قضاء ويستأجر الشرا
 برجه ثم الامام ثم الناس وان امتنع الشرا ومن التبتد
 يسقط للحد فان كان الزنا مقرا ابتداء الامام ثم الناس
 بفلسه وكيفه ويضرب عليه وان لم يكن مختصا وكان حرا
 فحق ماية جلده ثم الامام بصره بسوط لثرة اضرها
 متوسطا يبيع عنه ثيابه ويقرب القرى على قضائه الا ان
 وجهه ووجهه وان كان عبد اجل ان حزين فان حج للمقر
 عن اقران قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجوعه الى
 سبيله ويستحب للامام ان يلقن المقر التوبع ويقول له
 لعلك تست اوقبت والرجل والمرأة في ذلك سواء غير
 ان المرأة لا يزوج عنها لثيابها الا الفرو والخشوع وان
 حفرها في ارض جان ولا يقيم الحنك للحد على عهد الازدان
 الامام واذا حج احداك هو وجود الحكم قبل الحج
 للحد وسقط الحج فان حج بعد الحج حد الرجوع وحده
 وضرب الذية وان نقص عدد الشهود على اربعة